الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.22

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

10 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

الأربعاء ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية
مناقشة عامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية

(ط) التنمية الثقافية (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)
تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية

مناقشة عامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية

١ - **السيد ديسي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قام، بصفته مديرا للمناقشة العامة، بتقديم المشاركين فيها التالية أسماؤهم: السيد بورسيل (المنظمة الدولية للهجرة)، والسيدة جاسو (جامعة نيويورك)، والسيدة مونسود (جامعة الفلبين)، والسيد ضيوف (جامعة سان لوي، داكار).

٢ - **السيد شامي** (المدير، شعبة السكان): قال إن الهجرة الدولية، وكذلك الخصوبة والوفيات، تعتبر، في سياق سكاني، إحدى لبنات التغير السكاني. فقد حدثت ثورات سياسية عديدة خلال القرن الماضي، بيد أن الثورة السكانية، التي يمثلها التحول الديموغرافي من المعدلات العالية إلى المعدلات المنخفضة لكل من الخصوبة والوفيات، كانت من أعظم منجزات البشرية.

٣ - واسترسل قائلا إن إحصاءات السكان تبين أن الارتفاع في العمر المتوقع يصحبه بصفة عامة انخفاض في معدلات المواليد. ففي مناطق مثل أفريقيا، أحرز تقدم كبير في تخفيض معدلات الوفيات خلال فترة قصيرة نسبيا، بيد أن الانخفاض المقابل في معدلات المواليد كان أبطأ؛ الأمر الذي أسفر عن نمو سريع في السكان. وأضاف أنه من المتوقع أن يتوقف النمو السكاني في القرن الثالث والعشرين، وأن يبلغ عدد سكان العالم عندئذ نحو ١١ بليون نسمة. وبالتالي، ستطرأ تغيرات على الهيكل العمري في العالم، بحيث يشيخ سكان العالم بصورة عامة.

٤ - واستدرك قائلا إنه من الأصعب تناول مسألة الهجرة من وجهة النظر السكانية. فالمعروف عن هذا الموضوع قليل، بسبب أن جمع البيانات عن الهجرة أصعب من جمعها عن القضايا السكانية العامة، وبسبب وجود قدر كبير من المعلومات الخاطئة. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة العامة والمشاعر التي تكتنف مسألة الهجرة كثيرا ما تؤثر على الجهود البحثية. والانطباع العام القائم هو أن الناس سيتركون البلدان النامية ويتوجهون إلى البلدان المتقدمة النمو، بيد أن البيانات المتوافرة لا تؤيد هذا إلا جزئيا فقط. ففي خمسة من البلدان الأوروبية المصنعة، يقل عدد المهاجرين الوافدين من البلدان النامية عن النصف بكثير، في حين أنه يزيد عن النصف في كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - واختتم كلامه قائلا، إن الافتقار العام إلى البيانات الصحيحة المتوافرة عن الهجرة يؤدي إلى افتقار إلى الأطر النظرية التي تفسر العلاقات المعقدة بين الهجرة والتنمية. وقد يزيد من تأثير الهجرة في البلدان المتقدمة النمو معدلات نموها السكاني الصفرية. وفي حين يجب الاعتراف بالمساهمات الإيجابية التي يمكن للمهاجرين تقديمها للتنمية، ينبغي لحكومات البلدان المرسلة والمستقبلة على حد سواء أن تعمل جاهدة على أن تجعل من بقاء المرء في بلده خيارا ممكنا للجميع.

٦ - **السيد بورسيل** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إنه بينما لم تتغير بواعث الهجرة بصفة جوهرية على مر التاريخ، فإن عدد البلدان المعنية قد ازداد. ففي الوقت الراهن، أصبح كل بلد تقريبا جزءا من نظام عالمي لتدفق الهجرة، إما كبلد مرسل، أو بلد للعبور، أو بلد مستقبل، وتبلغ تحويلات العمال المهاجرين ٧٠ بليون دولار سنويا، متجاوزة بذلك مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية بالكامل. وبالنظر إلى أن العديد من الحكومات تعتبر الهجرة عنصرا مقوضا للاستقرار، فقد أصبحت الهجرة قضية سياسية.

٧ - ومضى يقول إن هناك خرافتين بشأن الهجرة تلقيان قبولا على نطاق واسع، وهما: أولا أن المهاجرين ينتقلون من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، وثانيا أن تدفق المهاجرين ونسبة المهاجرين إلى عدد السكان آخذين في النمو. والواقع هو أن ٥٥ في المائة من المهاجرين من البلدان النامية يعيشون في بلدان نامية أخرى، وأن النسبة العامة للمهاجرين ظلت ثابتة على مدى الـ ٣٠ عاما الماضية، عند نحو ٢,٣ في المائة من سكان العالم.

٨ - واستدرك يقول إن عدة تغيرات قد طرأت في السنوات الأخيرة. فالأمر لا يقتصر على تزايد أعداد المهاجرين من العمال المهرة أو من يملكون رأس المال، بل تتزايد الأعداد الموجودة في بلدان المقصد بصورة غير شرعية. وعلاوة على ذلك، فقد أصبح ما يسمى بالهجرة غير المنتظمة للمجرمين والعاملين بالاتجار من العوامل الهامة. ويزداد أيضا شيوع النزوح الاضطراري بسبب العوامل البيئية. وأخيرا، فإن عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة قد أسفرا عن زيادة تدفقات مقدمي الخدمات.

٩ - وأضاف أن الهجرة ترتبط بصورة متزايدة بتنقل العمالة الناتج عن التكامل الإقليمي، وبالمناطق التي تشهد توسعا اقتصاديا سريعا. وكثيرا ما يؤدي تقدم التنمية إلى الإقلال من تدفق المهاجرين إلى الخارج، بينما يحفز عليه فقدان التنمية. وفي مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، اجتمع خبراء السكان لصياغة خطوط عريضة لاستراتيجية للهجرة العالمية، تتضمن عناصر للتنسيق بين التجارة الدولية، وسياسات الاستثمار والمعونة، والهياكل الحكومية المناسبة للهجرة، وزيادة الفرص القانونية للهجرة. وأوضح أنه ينبغي للحكومات التماس مزيد من المعلومات والبيانات الموثوق بها بشأن حقائق هذه الظاهرة، بغية تحسين حالة المهاجرين. وثمة حاجة أيضا إلى التعليم الأساسي للارتقاء بالمهارات القابلة للتسويق وإلى بذل الجهود لتسهيل عودة المهاجرين. ولا بد أيضا من حماية حقوق الأفراد عن طريق التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠.

١٠ - وذكر أنه من المرجح أن تستمر الهجرة حتى فترة متقدمة من القرن الحادي والعشرين، ومن ثم فإن الأمر يرجع للمجتمع الدولي في تحديد ما إذا كانت الهجرة ستمثل عنصرا إيجابيا أم سلبيا فيما يتصل بالنمو والتنمية.

١١ - **السيدة جاسو** (جامعة نيويورك): أشارت إلى أن الهجرة كان لها على مر التاريخ عواقب رئيسية؛ فعلى سبيل المثال، قد يكون انتشار الزراعة أثناء فترة العصر الحجري الحديث نتيجة لإدخال المهاجرين لأساليب جديدة في الزراعة. ومن العوامل التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند تحديد إطار عام لدراسة الهجرة هوية المهاجرين وأسباب مغادرتهم؛ وما إذا كان هؤلاء الأشخاص يظلون في بلد المقصد أو يعودون إلى وطنهم؛ ومدى وسرعة تكيفهم مع الحياة في بلد المقصد؛ والخصائص المميزة لمن يبقون في بلد المنشأ ومواطني بلد المقصد. وكثيرا ما ينشأ التوتر من اجتماع دافعين بشريين أساسيين هما النزعة التطورية إلى الانتقال والنزعة الارتقائية إلى الارتياب من الوافدين الجدد، الذين كثيرا ما يجلبون معهم المرض، والمجاعة، والحروب.

١٢ - واستطردت قائلة إنه سيكون من المهم، لتحسين البيانات المتعلقة بالهجرة، أخذ عينات عشوائية لمركز المهاجرين القانوني الذي يحدد الخيارات المتاحة لهم في المجتمع الجديد، بما في ذلك فرصهم في العثور على عمل. وسيكون من الضروري أيضا رصد تكيف هؤلاء المهاجرين بمرور الوقت، ومعرفة ما إذا كانوا سيعودون في نهاية المطاف إلى بلدان منشأهم. ومن العناصر الأساسية الأخرى سجل الهجرة. فمن المعروف أن الأفراد الذين ينزعون إلى التنقل يميلون إلى تكرار ذلك، ولو حتى داخل نفس البلد. ولا بد أن يشتمل إطار الدراسة على معلومات تتعلق بأسرة المهاجر و/أو أسرته المعيشية. وينبغي تحديد "الأسرة" و "الأسرة المعيشية" بأوسع صورة ممكنة؛ ففي بعض الحالات، قد يعني ذلك الأسرة المباشرة، وفي حالات أخرى، أسرة أكثر امتدادا واتساعا، بما في ذلك الأقارب الذين ربما يكونون قد أدوا دور الكفلاء.

١٣ - وأضافت قائلة إن المعلومات المتعلقة بالكفيل هي عنصر أساسي آخر وإن كان كثيرا ما يجري تجاهله. فقد كان من المفترض بصورة عامة أن جمع شمل الأسر هو الدافع الأساسي للهجرة، ولكن معظم الكفلاء في الولايات المتحدة الأمريكية هم في الواقع مواطنون أمريكيون يرغبون في الزواج من أشخاص مولودين في الخارج. وسيكون من المفيد معرفة المزيد عن هؤلاء الكفلاء ومعرفة ما إذا كانت زيجاتهم أكثر أو أقل ثباتا من الزيجات المعقودة بين مواطنين أمريكيين. وينبغي أيضا الحصول على بيانات بشأن أبنائهم، الذين سيكون لهم مركز خاص هو "مواطنو القرن الحادي والعشرين عبر الوطنيون" والذين تجري تربيتهم في ظل ثقافتين.

١٤ - وأضافت أن الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا قد بدأتا مؤخرا دراسات طولية عن المهاجرين الشرعيين، ستوفر نماذجا لغيرهما من البلدان المستقبلة. وهذه الدراسات تشتمل على العينات الاحتمالية وعملية الرصد الطويلة الأجل التي ذكرتها آنفا. وقد كشفت هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية عن وجود ميل إلى بخس تقدير المستوى التعليمي للمهاجرين بصورة شديدة؛ ففي حين كان من المعتقد، استنادا إلى بيانات التعداد أن ٦ في المائة فقط من البالغين المولودين في المكسيك هم من خريجي الكليات، كان الرقم الوارد في الدراسة الطولية الجديدة أكثر من ضعف ذلك. وفيما يتعلق بضبط الحدود، أظهرت الدراسات الجديدة، للمرة الأولى، أن المهاجرين الذين يدخلون البلد بصورة غير شرعية يميلون إلى البقاء لفترات أطول من الزائرين الشرعيين المؤقتين.

١٥ - وأردفت قائلة إن ثمة مبادرة ثانية تمثلت في دراسة ثنائية البلد أجراها ٢٠ عالما اجتماعيا من المكسيك والولايات المتحدة؛ انقسموا إلى خمسة أفرقة قامت ببحث خمسة جوانب مختلفة للهجرة. ومما أثار دهشة بعض المسؤولين الحكوميين أن جميع الأفرقة الخمسة قد اتفقت على الجوانب القوية والضعيفة في البيانات المتاحة، وللمرة الأولى تم التوصل إلى تقدير واحد مواكب لأحدث التطورات لحجم السكان من مواليد المكسيك غير المرخص لهم بالإقامة والموجودين في الولايات المتحدة.

١٦ - وتابعت كلامها قائلة إن التحدي الأساسي أمام صانعي السياسة في المستقبل سيكون كفالة متانة قواعد معلوماتهم. وأعربت عن أملها في أن ينظروا في استخدام الدراسات الطولية والدراسات الثنائية البلد التي وصفتها.

١٧ - **السيد ضيوف** (جامعة سان لوي، داكار): قال إن الرق كان أول أشكال الهجرة الدولية من أفريقيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويعتبر إسهام الرقيق في تنمية الولايات المتحدة مثالا للعلاقة بين الهجرة وتنمية بلد المقصد.

١٨ - ومضى قائلا إن الهجرة فيما بين البلدان الأفريقية هي أحد جوانب الهجرة الأفريقية الأقل ذيوعا، وتنقسم البلدان من هذه الناحية إلى ثلاث فئات: بلدان التصدير الصافي للمهاجرين، وبلدان الاستيراد الصافي، والبلدان التي تجمع بين استيراد وتصدير المهاجرين، مثل نيجيريا والسنغال. وتبين الهجرة فيما بين البلدان الأفريقية العلاقة بين الهجرة والتنمية. ففي السنوات الأخيرة استند النمو الاقتصادي في كوت ديفوار، وهو مستورد صاف لعمال المزارع المهاجرين من بوركينا فاصو، إلى صادرات الكاكاو والبن. وفي ليبيا، التي كانت تعاني من نقص في اليد العاملة، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، أدى تدفق العمال اليدويين من مصر والمدرسين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إليها، ومنهم كثيرون يعملون بموجب اتفاقات ثنائية، إلى امتصاص رأس المال الذي حصل عليه ذلك البلد أثناء فترة الازدهار النفطي. وقد استند اقتصاد جنوب أفريقيا طويلا إلى صناعة التعدين، التي تشغل عمالا من كثير من البلدان المجاورة، بما فيها أنغولا، وبوتسوانا، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وحتى زائير.

١٩ - وأضاف قائلا إن المصدرين الصافين للمهاجرين قد استفادوا أيضا من هذه الظاهرة. فالرأس الأخضر، وهو بلد قاحل يفتقر إلى الموارد الطبيعية، يعتمد على التحويلات من الخارج لدعم اقتصاده. بل أن معظم سكانه يعيشون ويعملون بالخارج. وبفضل هذه التحويلات، يعادل دخل الفرد في هذا البلد دخل الفرد في السنغال بل ويفوقه، ويسجل البلد بانتظام فائضا في ميزان مدفوعاته. كما يعتمد نمو الدخل القومي لبوركينا فاصو، والسنغال، ومالي، على التحويلات من الخارج؛ إذ يستثمر جزء من هذا الدخل في الزراعة، ولا سيما في معدات الري.

٢٠ - ومضى يقول إن الطرد من بلد المقصد خاصة مميزة للهجرة الأفريقية. فالمهاجرون الأفارقة من زائير، والسنغال، ومالي، يجري ترحيلهم بانتظام من فرنسا. ومن الحقائق الأقل ذيوعا أن المهاجرين يُطردون من بلد أفريقي إلى آخر: ففي عام ١٩٨٣، على سبيل المثال، طُرد مليونا غاني من نيجيريا، وفي عام ١٩٩٢، طُرد الساحليون من زامبيا. وقد وقعت عمليات الطرد هذه رغم أن البلدان المعنية هن من الموقعات على معاهدات تكفل أحكامها حرية التنقل للأشخاص. وفضلا عن ذلك، فكثيرا ما تنطوي عمليات الطرد على العنف ومصادرة الملكية.

٢١ - **السيدة مونسود** (جامعة الفلبين): قالت إنه في الوقت الذي قلّت فيه الحواجز أمام حركة السلع ورأس المال ازدادت الحواجز أمام حركة السكان أو ظلت على ما هي عليه. وفي حين أن ١٣ في المائة فقط من بلدان العالم كان لها سياسات للهجرة في عام ١٩٧٦ فإن عدد البلدان ذات السياسات المثبطة للهجرة قد ارتفع إلى ٦٦ بلدا في عام ١٩٩٥.

٢٢ - ومضت تقول إنه بالرغم من انخفاض معدل الهجرة في آسيا (٤ لكل ٠٠٠ ١٠ شخص) عن معدل الهجرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا فإن حجم السكان يتسم بالضخامة بالمعايير المطلقة. إذ تمثل الهجرة من آسيا

٦٠ في المائة تقريبا من حجم الهجرة من البلدان النامية. بيد أن نسبة اللاجئين إلى المهاجرين من آسيا تقل عن نسبة اللاجئين إلى المهاجرين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٢٣ - وقالت إن نصف العمال المهاجرين الآسيويين هم من الإناث القادمات من مناطق تتميز بفقر شديد وتتقاضى العاملات، عموما، أجرا أقل لأنهن يعملن في الأعمال المنزلية ولكنهن يرسلن حصة أكبر من كسبهن إلى بلدانهن.

٢٤ - واستطردت تقول إن من الآثار المقيدة للهجرة في آسيا الزيادة في الأجور (على سبيل المثال أدى تدفق العمال إلى الخارج من باكستان وكوريا الجنوبية في السبعينات إلى رفع الأجور). كما أدت الهجرة إلى تخفيف الإحباط المحلي وجنَّبت البلدان الآسيوية الاضطراب السياسي الذي ينجم عن البطالة أو عن العمالة غير المرغوبة كما هي الحال في الفلبين. وفي بلدان مثل باكستان وتايلند حيث يأتي معظم المهاجرين من القطاع الزراعي تؤدي المعدات الموفرة للعمل والتي يتم اقتناؤها من الأموال المتحصلة من التحويلات إلى تعويض الخسائر في قوة العمل. وأعظم آثار الهجرة هو الحصول على النقد الأجنبي. ففي بنغلاديش يعادل حجم التحويلات ٤٠ في المائة من حاصلات الصادرات وفي باكستان وسري لانكا يعادل حجم التحويلات أكثر من ٢٥ في المائة من حاصلات الصادرات. وفي الفلبين يعادل حجم التحويلات ٢٥ في المائة من حاصلات الصادرات. وتقوم بعض البلدان مثل اندونيسيا بإدماج التحويلات المحتملة في خططها الاقتصادية المتوسطة الأجل. أما في الفلبين فإن حجم التحويلات يمثل ٣٠ في المائة من دخل الأسرة.

٢٥ - وقالت إن هنالك ثلاثة أنواع من سياسات الهجرة: هي تمثل المهاجرين مع احتفاظهم الكامل بهويتهم وممارساتهم الثقافية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) وتمثيلهم في الثقافة المضيفة (فرنسا)؛ وعزل المهاجرين من خلال إجراءات تشمل حقوق الإقامة المؤقتة والحد من إمكانيات جمع شمل الأسر؛ وتقييد فرص التجنس والحد من المشاركة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ومما يؤسف له أن هذه السياسة هي الأكثر انتشارا في البلدان الآسيوية التي تمارس التمييز في الواقع ضد المهاجرين الذين هم زملاء آسيويون.

٢٦ - ومضت تقول إنه نظرا لوجود كثير من العوائق التي تمنع الأمم المتحدة من عقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية فإن أفضل حل سيكون بالنسبة للبلدان المستوردة للعمالة والبلدان المصدرة للعمالة هو إجراء مفاوضات على أساس ثنائي أو شبه إقليمي. وقد ساعدت منظمة العمل الدولية في هذا الصدد في تنظيم موائد مستديرة في آسيا. كما سعت الفلبين من جانبها إلى مساعدة العمال المهاجرين بإيفاد ملحقين عماليين إلى البلدان المستقبلة ومنع هجرة النساء دون سن معينة إلى الخارج وإنشاء منظمات للدعم في البلدان المستقبلة.

٢٧ - **السيد وردانا** (إندونيسيا): قال إن مساهمة هجرة اليد العاملة الدولية في اقتصاد بلده كانت مساهمة سلبية أو غير هامة نظرا لأن تحويلات الإندونيسيين العاملين في الخارج قد تفوقها بكثير من التكلفة الإجمالية للعمال الأجانب التي يتكبدها اقتصاد إندونيسيا. وقال إن حكومته تشعر بالقلق إزاء الأثر السلبي والإيجابي المحتمل للهجرة الدولية على كل من البلدان المرسلة والمستقبلة وتساءل عن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة في معالجة هذه المسألة بغية المساهمة في عملية التنمية في البلدان المرسلة والمستقبلة.

٢٨ - **السيد لوزانو** (المكسيك): أشار إلى التوصيات المتعلقة بطرق تعزيز الأوضاع لعودة المهاجرين بشكل ملائم إلى بلدانهم الأصلية وتعزيز الأوضاع المستقرة في هذه البلدان للحد من تدفقات الهجرة، وتساءل عما إذا كان يمكن تصور اقتراحات أو توصيات أخرى، ولا سيما في ضوء انخفاض معدلات نمو السكان في بعض البلدان المستقبلة. وقال إنه سيرحب بأية معلومات إضافية بشأن التحديدات أو التوقعات المحتملة للبرامج الوطنية المقترحة الرامية إلى توفير إحصاءات موثوقة بشأن ظاهرة الهجرة.

٢٩ - **السيد با** (السنغال): قال إن من المؤكد أن المهاجرين يساهمون في اقتصادات البلدان المستقبلة بل ويقومون في أغلب الأحيان بأعمال يرفضها السكان المحليون. ومما يؤسف له أنهم لا يتمتعون بحماية اجتماعية ويعملون في ظل أوضاع لا تطاق ولا تُدفع لهم سوى أجور زهيدة. وقال إنه يرحب بتقديم بعض الإحصاءات عن مساهمات المهاجرين في اقتصادات البلدان المستضيفة.

٣٠ - **السيد أوجيمبا** (نيجيريا): قال إنه ينبغي تنظيم مؤتمر دولي معني بالهجرة لتمكين البلدان من وضع سياسات تراعي العنصر الإنساني للهجرة الدولية.

٣١ - **الآنسة أوبيدا** (كوستاريكا): قالت إن من الضروري معرفة الكيفية التي تصبح بها الهجرة عاملا من عوامل التنمية. وقد خلُص اجتماع عُقد مؤخرا لحكومات دول أمريكا الوسطى في سان خوزيه بشأن قضية الهجرة واللجوء، من جملة أمور، إلى وجوب النظر إلى الهجرة بطريقة شاملة. وفي حين أن انعدام الإحصاءات الموثوقة يعتبر بالتأكيد عاملا حاسما عندما يتعلق الأمر بتنظيم الهجرة، يتعين أن تنظر الحكومات في مجموعة من العوامل الأخرى لمساعدتها في معالجة هذه القضية. وتساءلت في هذا الصدد عن الأدوات الأخرى التي يمكن أن تستخدمها الحكومات في وضع سياسة عامة في غياب بيانات كمية ونوعية مجهزة بالحاسوب بشأن الهجرة ولا سيما بشأن الهجرة غير القانونية. وقالت إنها تود أن تعرف أيضا ما إذا كان هنالك أي صك دولي يحكم الهجرة القسرية وما هو نوع المساعدة، إن وجدت، التي يمكن أن تقدمها المنظمات الدولية بشأن موضوع الهجرة ولا سيما في منطقة أمريكا الوسطى.

٣٢ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): تساءل عما إذا كانت هناك نماذج لتحليل العرض والطلب تبين بوضوح مساهمات المهاجرين المنخفضي الدخل في زيادة معدل الدخل الفردي لمواطني البلدان المستقبلة. وقال إنه يود أيضا أن يعرف المزيد عن التكاليف والمزايا الاجتماعية للهجرة. وإن من الضروري أن يكفل المجتمع الدولي تنفيذ أنشطة إقليمية وشبه إقليمية محددة لدراسة قضية الهجرة الدولية المعقدة بما في ذلك قضية عقد مؤتمر دولي معني بالتنمية.

٣٣ - **السيد بيريز** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن ٩٩ في المائة من بين أكثر من مليون من المهاجرين إلى بلده يأتون من البلدان النامية. وإن معظم المهاجرين من الجمهورية الدومينيكية يذهبون إلى الولايات المتحدة ويقدر أنهم يرسلون إلى بلدهم بليون دولار في السنة وهي مساهمة كبيرة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن من المفيد محاولة وضع برنامج تجريبي بمساعدة الأمم المتحدة والبلدان المرسلة والبلدان المستقبلة لمعرفة الترتيبات التي يمكن وضعها للمهاجرين الذين يودون العودة إلى بلدانهم الأصلية. وإنه يود أن يعرف في هذا الصدد عدد مواطني الجمهورية الدومينيكية الذين يقيمون حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٤ - **السيد بورسيل** (المنظمة الدولية للهجرة): قال ردا على التعليقات حول كيفية معاملة الهجرة في المستقبل، إن الدراسات وجدت أن المهاجرين قدموا مساهمات كبيرة لبلدانهم وللبلدان المضيفة لهم. ورغم ذلك وبسبب تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية فإن تلك المساهمة الإيجابية تنزع إلى عدم الاعتراف بها. وقال إن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد طرح برنامجا شاملا يتألف من أربعة أجزاء بشأن الموضوع ولاحظ أنه إذا تعاونت البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة فسوف يتيسر لكل شخص أن يبقى في بلده الأصلي ويبقى على قيد الحياة.

٣٥ - وقال إن برنامج العمل قد اعترف للحكومات المستقبلة بالحق في تحديد الشخص الذي يدخل إلى بلادها. وإنه فيما يتعلق بالهجرة غير المنظمة قد أكد برنامج العمل أن المسؤولية تقع على جميع البلدان في استقبال مواطنيها العائدين كما أشار إلى ضرورة تقديم المساعدة إلى البلدان في جهودها الرامية إلى إعادة الدمج.

٣٦ - وأضاف يقول إن مؤتمر القاهرة دعا أيضا البلدان إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية ذات الصلة بالمهاجرين ولكن مما يؤسف له أن الإرادة السياسية لتنفيذ السياسات الشاملة المضمَّنة في برنامج العمل لا تزال معدومة.

٣٧ - ومضى يقول إن المبادرات الأخيرة في بعض المناطق تشير، مع ذلك، إلى الرغبة في اعتماد نهج شامل إزاء القضايا المتعلقة بالهجرة يعترف بآثارها الإيجابية والمزعزعة للاستقرار على السواء وبضرورة اتخاذ تدابير تصحيحية لضمان احترام المهاجرين.

٣٨ - **السيدة جاسو** (جامعة نيويورك): قالت إن أثر المهاجرين على البلدان المستقبلة يمكن قياسه بالمعايير الاجتماعية والديمغرافية إضافة إلى المعايير الاقتصادية. وحسب ما تعلم، إن أكثر الأطر شمولا لتقييم أثر الهجرة يوجد في دراسة استغرقت سنتين أجرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية عن الأثر الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي للهجرة في ذلك البلد. وأضافت أن ذلك الإطار الممتاز قد وضع كل تمييز ذي صلة كالتمييز بين الأثر القصير المدى والطويل المدى والتمييز بين الآثار الاقتصادية والمالية. وأن التقديرات المتعلقة بالآثار هي أفضل تقديرات متاحة حاليا بالرغم من أنها تعتمد على البيانات الموجودة والتي هي غير كاملة. وقد كشفت الدراسة أن الأثر المشترك لجميع أنواع الهجرة إلى الولايات المتحدة هو أثر إيجابي بالأرقام الصافية وأن بعض الوطنيين قد شردوا من أعمالهم بسبب المهاجرين وأن المستهلكين وأصحاب رأس المال والعاملين في الأعمال التجارية التي أنشأها المهاجرون قد استفادوا من الهجرة.

٣٩ - وقالت إن من الصحيح أن الدراسة التي وصفتها آنفا تعتبر نموذجا لبلدين وأن الصعوبات يمكن أن تنشأ إذا اتبع نفس النهج على أكثر من بلدين. بيد أن المشاركين في الدراسة يعتقدون بأن الصيغة توفر أداة مثالية يمكن لمجموعة من البلدان المهتمة بتدفقات الهجرة المتبادلة أن تبني عليها جميع مجموعات البيانات المتاحة.

٤٠ - **السيد ضيوف** (جامعة سان لوي بداكار): قال إنه سيكون من المفيد معرفة ما إذا كانت تتوفر بيانات عن المساهمة الصافية للعمال الأجانب في الاقتصاد الإندونيسي.

٤١ - **السيدة مونسود** (جامعة الفلبين): قالت وهي ترد على ممثل السنغال إنه وطبقا لإحدى الدراسات إن العمال المهاجرين يزيدون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسكان البلدان المستقبلة كما يقللون من تكاليف القطاعات كثيفة الاستخدام للعمل ويخففون من أثر البطالة في أوساط العمال الوطنيين نظرا لأن العمال المهاجرين يكونون أول من يتعرض للفصل في حالة الانكماش والأزمات الاقتصادية. وأن دراسة أجريت في كندا أوضحت أن المهاجرين يوجِدون، على الأقل، من الأعمال التي يشغلوها أنفسهم وأنهم يحدثون طلبا على سلع وخدمات إضافية وأنهم بقدر الأعمال يتقاضون في المتوسط أجورا أقل بكثير مما يتقاضاه الوطنيون. أما الأثر الأكبر لتدفق المهاجرين إلى الداخل فهو خفض أجور المهاجرين السابقين في المجيء. فقد أوضحت دراسة أجريت في المملكة المتحدة أن نسبة الضرائب التي يدفعها المهاجرون تناسب استهلاكهم من الخدمات العامة مما يدحض بالتالي خرافة أن المهاجرين يشكلون عبئا صافيا على الاحتياطيات المالية.

٤٢ - ومضت تقول من البديهي إن الهجرة تزيد من النمو السكاني في البلدان المستقبلة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يمثل المهاجرون ٣٧ في المائة تقريبا من النمو السكاني. وأشارت، فيما يتعلق بالأثر الاجتماعي للهجرة على البلدان المستقبلة، إلى أن المستوى التعليمي للمهاجرين كثيرا ما يكون أعلى بمعايير بلد المنشأ ويماثل مستوى البلد المستضيف. وذكرت أن دراسة أجريت في كندا كشفت أن ٣٨ في المائة من المهاجرين الآسيويين الذين قدموا مؤخرا قد حصلوا على تعليم جامعي بالمقارنة بنسبة ١٥ في المائة من السكان الكنديين برمتهم.

(ط) **التنمية الثقافية** (تابع) (A/C.2/52/L.10)

٤٣ - **السيد مواكابوجي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قام، عند عرضه لمشروع القرار A/C.2/52/L.10، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بلفت اهتمام خاص إلى الفقرتين الأولى والرابعة من الديباجة وإلى الفقرات ٢ و ٣ و ٥ و ٦. وأعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة مشروع القرار.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) **التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية** (تابع) (A/C.2/52/L.9)

٤٤ - **السيد مواكابوجي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): لفت النظر، عند عرضه لمشروع القرار A/C.2/52/L.9، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى عدة أحكام في مشروع القرار وحث أعضاء اللجنة على تأييد اعتماده.

٤٥ - **السيدة سوزوكي** (اليابان): رحبت بمبادرة مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب وقالت إن وفدها سيشارك بشكل نشط في المشاورات المتعلقة بمشروع القرار.

تنظيم العمل

٤٦ - **السيدة كيلي** (أمينة اللجنة): قالت في ردها على سؤال السيد مواكابوجي إن تقرير الأمين العام المطلوب بموجب الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٧١/٥١ قد صدر مصحوبا بتقرير المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المطلوب في الفقرة ٧ من القرار نفسه وإن التقرير الموحَّد متاح منذ بعض الوقت.

٤٧ - **السيدة أموح** (غانا): أشارت إلى أن تقرير الأمين العام عن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر والذي ينبغي مناقشته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في إطار البند ٩٧ (و) من جدول الأعمال لم يصدر بعد.

٤٨ - **السيدة كيلي** (أمينة اللجنة): قالت إن الوثائق المختلفة المتعلقة بالبند من جدول الأعمال قد صدرت بالفعل وسوف تتاح للجنة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وحينذاك سيقوم ممثل الأمانة العامة بتقديم تقرير شفوي لاستكمال تلك الوثائق.

٤٩ - **السيد أوجيمبا** (نيجيريا): اعترض بشدة على الإجراء وشدد على أن وفده يرى وجوب إتاحة الوثائق للوفود قبل وقت كاف يسمح لهم للاستعداد لمناقشة البنود ذات الصلة من جدول الأعمال.

٥٠ - **السيد مواكابوجي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أعرب عن استيائه وهو يتحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين لأن كثيرا من الوثائق لم تتوفر قبل وقت كاف لإتاحة الفرصة للوفود للاستعداد بشكل ملائم للمناقشات. وطلب من الأمانة بيان حالة جميع الوثائق التي لا تزال ينبغي إصدارها.

٥١ - **الرئيس**: قال إنه سينقل الآراء التي تم الإعراب عنها بشأن الوثائق إلى الأمانة العامة وسيطلب تفسيرا كاملا لحالتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥